الفساد المالي والإداري وأثرهُ في زيادة الأزمة المالية
دراسة استطلاعية في البنك المركزي العراقي/بغداد

الباحث: خالد زيدان عبدالهادي
دائرة المحاسبة
البنك المركزي العراقي/بغداد
Khalid_Zaidan1987@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى إظهار أثر الفساد المالي والإداري في زيادة الأزمة المالية من خلال دراسة استطلاعية في البنك المركزي العراقي/بغداد، ولتحقيق هدف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم وبناء مقياس لهُ القدرة على قياس الأبعاد الرئيسة للبحث والمتمثلة باستمارة الاستبانه، إذ تم توزيع (٦٠) استمارة من خلال عينة قصدية لعدد من المدراء ومعاونيهم باعتبارهم عينة البحث، وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الفساد المالي والإداري والأزمة المالية، كما قدم عدد من المقترحات من أهمها على المنظمة المبحوثة زيادة الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للموظفين الأكفاء في التعامل مع الأزمة المالية.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الفساد الإداري، الأزمة المالية.

Financial and Administrative Corruption and its Impact on Increasing the Financial Crisis
Exploratory Study in the Central Bank of Iraq/Baghdad

Researcher: Khalid Zaidan Abdulhadi
Accounting Directorate
Central Bank of Iraq/Baghdad

Abstract:

The research aims to show the impact of financial and administrative corruption on increasing the financial crisis through an exploratory study at the Central Bank of Iraq/Baghdad, and to achieve the research goal, the descriptive analytical approach has been adopted, by designing and building a scale that has the ability to measure the main dimensions of the research represented in the questionnaire form, as (60) forms were distributed through an intentional sample of a number of managers and their assistants as a research sample. The research found a significant correlation between financial and administrative corruption and the financial crisis at the level of the researched organization, a number of proposals were presented, the most important to the researched organization is increase the financial and moral incentives provided to the competent staff in dealing with the financial crisis.

Keywords: Financial Corruption, Administrative Corruption, Financial Crisis.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الآثار السلبيَّة للفساد المالي والإداري لميدان البحث الاستطلاعي البنك المركزي العراقي، وما يضعهُ من عقباتٍ تهدد وضعهُ المالي وقد ينتج عن ذلك مرورهِ بأزمة مالية، ويمكن بلورة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

١. هل توجد فكرة واضحة لدى أفراد عينة البحث حول الفساد المالي والإداري والأزمة المالية؟
٢. ما طبيعة علاقات الارتباط والتأثير بين الفساد المالي والإداري والأزمة المالية؟

ثانياً. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في تشخيص مظاهر الفساد المالي والإداري في المنظمات ومحاولة إيجاد الآليات المناسبة لمكافحتها بغية الابتعاد عن المرور بالأزمة المالية التي قد تعصف بها نتيجة استفحال آفة الفساد المالي والإداري.

ثالثاً. أهداف البحث: يسعى البحث إلى إظهار أثر الفساد المالي والإداري في زيادة الأزمة المالية، وبلورة إطار نظري للمتغيرين، وتشخيص طبيعة علاقات الارتباط والتأثير بينهما.

رابعاً. مخطط البحث:

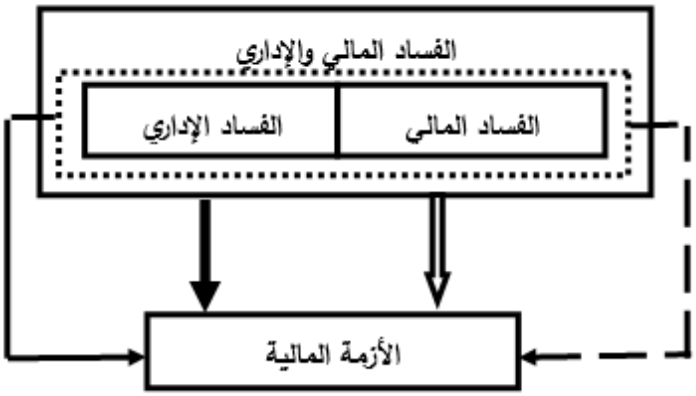

الشكل (١): مخطط البحث الفرضي

المصدر: إعداد الباحث.

خامساً. فرضيات البحث:

❖ **الفرضية الرئيسة الأولى:** لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الفساد المالي والإداري والأزمة المالية، وينبثق عنها الآتي:

١. لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الفساد المالي والأزمة المالية.
٢. لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الفساد الإداري والأزمة المالية.

❖ **الفرضية الرئيسة الثانية:** لا يوجد تأثير معنوي للفساد المالي والإداري في الأزمة المالية، وينبثق عنها الآتي:

١. لا يوجد تأثير معنوي للفساد المالي في الأزمة المالية.
٢. لا يوجد تأثير معنوي للفساد الإداري في الأزمة المالية.

سادساً. أساليب جمع البيانات والمعلومات: اعتمد الباحث العديد من المصادر ذوات الصلة بموضوع البحث، إذ استخدم في إعدادهِ للإطار النظري ما أُتيح لهُ من مصادر عبر شبكة الانترنت، أما الإطار الميداني فقد استخدمت استمارة الاستبانه، والموضحة بالجدول (١).

الجدول (١): وصف متغيرات البحث في الاستبانه

ت	المتغيرات الرئيسة	المتغيرات الفرعية	تسلسل الفقرات في الاستمارة	عدد الفقرات
الأول	معلومات عامة	معلومات تخص الأفراد المبحوثين	1 – 2	2
الثاني	الفساد المالي والإداري	الفساد المالي	X1 – X6	6
		الفساد الإداري	X7 – X112	6
الثالث	الأزمة المالية	أسئلة متعلقة بالأزمة المالية	Y1 – Y12	12

المصدر: إعداد الباحث في ضوء استمارة الاستبانه.

سابعاً. مجتمع البحث وعينتهِ: تمثل مجتمع البحث بالبنك المركزي العراقي / بغداد، أما عينة البحث فقد تمَّ اختيار عينة قصدية لمجموعة من المدراء ومعاونيهم فيهِ، من خلال توزيع (٦٠) استمارة، والجدول (٢) يوضح سمات الأفراد المبحوثين.

الجدول (٢): سمات الأفراد المبحوثين في المنظمة المبحوثة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	38	63.33
	أنثى	22	36.67
	المجموع	60	%100
المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
العنوان الوظيفي	مدير	42	70.00
	معاون مدير	18	30.00
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج الاستبانه.

ثامناً. حدود البحث: تتمثل حدود البحث مكانياً بالبنك المركزي العراقي، أما حدود البحث زمنياً فقد امتدت للمدة ٢٠١٩/٨/١ ولغاية ٢٠١٩/١١/١٥.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً. مفهوم الفساد المالي والإداري: يقصد بالفساد المالي بأنهُ السلوك المنافي للقوانين والأخلاق القائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالحج خاصة (فارس، ٢٠١٥: ٨). كما يعرف الفساد المالي من قبل (الغانمي والخزرجي، ٢٠١٧: ١٠) بأنهُ الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

وفيما يخص الفساد الإداري فيقصد بهِ الممارسات غير الشرعية التي يرتكبها الموظف تؤدي في النهاية إلى انحراف المنظمة عن المسار الصحيح التي وجدت من أجلهِ وحصول فئة معينة على منافع على حساب فئات أخرى (الصقال وسعيد، ٢٠١٠: ٨). ويشار إلى الفساد الإداري من قبل (قطيط، ٢٠١٦: ٢٢٠) على أنهُ استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل منافٍ للشريعة والأنظمة الرسمية سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليهِ أفراد من خارج الجهاز الحكومي سواء كان هذا السلوك فردي أم جماعي.

ثانياً. مظاهر الفساد المالي والإداري: يمكن إظهار بعض من مظاهر الفساد المالي والإداري بالآتي: (محمد، ٢٠١٢: ٦-٧)

١. الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.
٢. المحسوبية: أي إمرار ما تريدهُ التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.
٣. المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.
٤. الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو.... الخ.
٥. الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعهُ الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.

ثالثاً. آليات مكافحة الفساد المالي والإداري: إن تعقد ظاهرة الفساد المالي والإداري وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية على كافة مفاصل الحياة، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أهمها هي: (مهدي، ٢٠٠٩: ١٠-١١)

١. المحاسبة: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
٢. المساءلة: هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.
٣. الشفافية: هي وضوح ما تقوم بهِ المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو ممولها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

٤. النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.
٥. تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامهِ والمساواة أمامهُ وتنفيذ أحكامهِ من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.
٦. بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريرهِ من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والإلتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامهِ.
٧. تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة.

رابعاً. مفهوم الأزمة المالية: تُعرَف الأزمة المالية من قبل (شحاته، ٢٠١٠: ٣) على أنها إضطراب حاد ومفاجئ فى بعض التوازنات الاقتصادية يتبعهُ انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثارهُ إلى القطاعات الأخرى. وتشير (العقاد، ٢٠١٤: ١٩) إلى الأزمة المالية بأنها تذبذبات تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم، والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف وتعبر عن إنهيار جزئي في النظام المالي والنقدي.
كما تعرفها (السعو، ٢٠١٨: ١) بأنها الحالة التي يزيد فيها طلب النقود مقارنة بعرضها، وهذا يعني أنّ السيولة المادية تتقلص بشكلٍ ملحوظ بسبب سحب الأموال الموجودة في البنوك، ممّا يؤدي إلى بيع استثمارات أخرى بهدف تعويض النقص المادي.

خامساً. خصائص الأزمة المالية: هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة المالية وتجعلها واضحة المعالم ومن هذهِ الخصائص ما يلي: (عمري، ٢٠١٧: ٤٣)
١. التعقيد والتشابك في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.
٢. المفاجأة واستحواذها على بؤة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
٣. نقص المعلومات وعدم دقتها.
٤. مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظام أو نشاطات تمكن استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
٥. مواجهة الأزمات المالية يستوجب درجات عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحُسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.
٦. تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة، نظراً لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالٍ.

سادساً. أنواع الأزمة المالية: يمكن تقسيم أنواع الأزمة المالية بالآتي: (البكري، ٢٠١٠: ١٠)
١. الأزمات المصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة فى طلب سحب الودائع، فبما أن المصرف يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديهِ ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالى يحدث ما يسمى بـأزمة سيولة لدى المصرف، وإذا حدثت مشكلة من

هذا النوع وامتدت الى مصارف أخرى، فتسمى فى تلك الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى المصارف وترفض تلك المصارف منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة فى الإقراض، وهو ما يسمى بـأزمة الائتمان.

٢. أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات لدى إتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة.

٣. أزمات أسواق المال: تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل-كالأسهم على سبيل المثال-هو الربح الناتج عن ارتفاع سعرهُ وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، فى هذه الحالة يصبح إنهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعرهُ في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

المحور الثالث: الإطار الميداني للبحث

أولاً. وصف متغيرات البحث وتشخيصها:

١. وصف متغير الفساد المالي والإداري: يوضح الجدول (٣) إجابات الأفراد المبحوثين حول هذا المتغير من خلال مؤشراتهِ (X1-X6) المتعلقة بالفساد المالي، و (X7-X12) الخاصة بالفساد الإداري.

الجدول (٣): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية للفساد المالي والإداري

أ. الفساد المالي							
	المؤشرات	أتفق		محايد		لا أتفق		الوسط الحسابي
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
X1	تسعى المنظمة المبحوثة إلى مكافحة الفساد المالي من خلال تظافر جهود جميع الجهات فيها.	50	83.33	10	16.67	0	0.00	2.83
X2	تقوم المنظمة المبحوثة بوضع نشاط رقابي فعال تستطيع من خلالهِ حماية المال العام.	48	80.00	10	16.67	2	3.33	2.77
X3	لدى المنظمة المبحوثة الجدية وعدم التراخي في تطبيق القانون وفرض العقوبات الصارمة على المتهمين بقضايا الفساد المالي.	55	91.67	5	8.33	0	0.00	2.92
X4	تحد المنظمة المبحوثة من ثقافة الإسراف المالي فيها.	47	78.33	8	13.33	5	8.33	2.70
X5	تقوم المنظمة المبحوثة بسن مجموعة من القوانين الصارمة التي تعمل على المساعدة في القضاء نهائياً على مظاهر الفساد المالي.	49	81.67	7	11.67	4	6.67	2.75
X6	تقوم المنظمة المبحوثة بوضع نظام توفير البيانات والمعلومات الضرورية للكشف عن إدارة المال العام وتمكين الإعلام والمواطنين في الإطلاع عليها.	45	75.00	10	16.67	5	8.33	2.67
	المعدل الكلي	81.67		13.89		4.44		2.77

ب. الفساد الإداري								
X7	تضع المنظمة المبحوثة معايير تعتمد على الشهادة والتخصص والكفاءة، مما يؤدي بالنتيجة إلى الاعتماد على موظفين أكفاء تجنباً للفساد الإداري.	47	78.33	8	13.33	5	8.33	2.70
X8	تستثمر المنظمة المبحوثة الموارد البشرية والكفاءات بالشكل الذي يجعلها قادرة على الإبداع والبناء.	50	83.33	10	16.67	0	0.00	2.83
X9	تقوم المنظمة المبحوثة بدور فعال في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد الإداري من خلال إلقاء المحاضرات وورش العمل على الموظفين لبيان الآثار السلبية الآنية والمستقبلية للفساد الإداري.	49	81.67	8	13.33	3	5.00	2.77
X10	تقوم المنظمة المبحوثة بحملة تعبئة وظيفية هادفة لإستئصال آفة الفساد الإداري ومعاقبة المفسدين.	45	75.00	10	16.67	5	8.33	2.67
X11	توفر المنظمة المبحوثة فرص الترقية ومنح المكافآت للمتميزين في آرائهم من الموظفين تجنباً لأي ضجر يحصل منهم.	48	80.00	7	11.67	5	8.33	2.72
X12	تعمل المنظمة المبحوثة إلى خفض مساحة الفساد الإداري إلى أدنى حد من خلال السعي على توجيه الموظفين بأداء واجباتهم وفق ما تمليهِ أخلاقيات الوظيفة.	51	85.00	9	15.00	0	0.00	2.85
المعدل الكلي		80.56		14.44		5.00		2.76

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

٢. وصف متغير الأزمة المالية: يوضح الجدول (٤) إجابات الأفراد المبحوثين حول هذا المتغير من خلال مؤشراتهِ (Y1-Y12).

الجدول (٤): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية للأزمة المالية

المؤشرات		أتفق		محايد		لا أتفق		الوسط
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	الحسابي
Y1	تتوفر لدى المنظمة المبحوثة القدرة على وضع الأهداف الكفيلة بالتعامل مع الأزمة المالية.	47	78.33	7	11.67	6	10.00	2.68
Y2	تقوم المنظمة المبحوثة بمسح شامل ومنظم لبيئة العمل بهدف التعرف على إشارات إحتمال حدوث الأزمة المالية.	45	75.00	10	16.67	5	8.33	2.67
Y3	تشكل المنظمة المبحوثة فريق لإدارة الأزمة قادر على التحليل لإشارات حدوث الأزمة المالية فيها.	40	66.67	15	25.00	5	8.33	2.58
Y4	توجد لدى المنظمة المبحوثة تعليمات إدارية واضحة تحدد كيفية التعامل مع الأزمات المالية المحتملة.	42	70.00	11	18.33	7	11.67	2.58
Y5	يتسم الهيكل التنظيمي للمنظمة المبحوثة بمرونة كافية تساعدها على التعامل مع الأزمات المالية.	43	71.67	12	20.00	5	8.33	2.63
Y6	يتوفر لدى المنظمة المبحوثة فريق مدرب قادر على التعامل مع الأزمة المالية فور حدوثها.	44	73.33	10	16.67	6	10.00	2.63

Y7	يتم توزيع المهام في المنظمة المبحوثة وتحدد المسؤوليات وبفترة قصيرة ومناسبة عند حدوث الأزمة المالية.	45	75.00	12	20.00	3	5.00	2.70
Y8	تستخلص المنظمة المبحوثة الدروس والعبر من الأزمة المالية التي واجهتها في محاولة منها للاستفادة في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية المحتملة.	40	66.67	15	25.00	5	8.33	2.58
Y9	تعمل المنظمة المبحوثة على تحسين برامج وخطط إدارة الأزمات المالية.	50	83.33	10	16.67	0	0.00	2.83
Y10	تتصف الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للموظفين الأكفاء في التعامل مع الأزمة المالية بعدم كفايتها.	5	8.33	10	16.67	45	75.00	1.33
Y11	توجد لدى المنظمة المبحوثة نزعة نحو مركزية إتخاذ القرار في ظروف الأزمة المالية.	44	73.33	12	20.00	4	6.67	2.67
Y12	تعاني المنظمة المبحوثة من صعوبة تشخيص دقة المعلومات في ظروف الأزمة المالية.	42	70.00	13	21.67	5	8.33	2.62
	المعدل الكلي		67.64		19.03		13.33	2.54

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

ثانياً. عرض وتحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث:

١. عرض وتحليل علاقات الارتباط بين الفساد المالي والإداري والأزمة المالية: تشير معطيات الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الفساد المالي والإداري والأزمة المالية، إذ بلغت قيمة المؤشر الكلي لمعامل الارتباط (٠,٧٤٤) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على أنهُ لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الفساد المالي والإداري والأزمة المالية، وعلى المستوى الجزئي بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٤٩) بين الفساد المالي والأزمة المالية، وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على أنهُ لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الفساد المالي والأزمة المالية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٣٨) بين الفساد الإداري والأزمة المالية، وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على أنهُ لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الفساد الإداري والأزمة المالية.

الجدول (٥): نتائج علاقات الارتباط بين الفساد المالي والإداري والأزمة المالية

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	الفساد المالي	الفساد المالي والإداري	المؤشر الكلي
		الفساد الإداري	
الأزمة المالية	0.749	0.738	0.744

P<= 0.05 N = 60

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

٢. عرض وتحليل علاقات التأثير للفساد المالي والإداري في الأزمة المالية: تشير نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول (٦) وجود تأثير معنوي للفساد المالي والإداري في الأزمة المالية، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٦,٧٩٨) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٤,٠٤٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجتي حرية (٥٨،١)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٥٥٤)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٦,٣٠٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧١) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على أنهُ لا يوجد تأثير معنوي للفساد المالي والإداري في الأزمة المالية.

الجدول (٦): نتائج تأثير الفساد المالي والإداري في الأزمة المالية على المستوى الكلي

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	الأزمة المالية						
	B		T		R^2	F	
	β_0	β_1	المحسوبة	الجدولية		المحسوبة	الجدولية
الفساد المالي والإداري	0.808	1.210	6.307	1.671	0.554	16.798	4.043

N = 60 P <= 0.05 df = (1,58)

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

وبهدف توضيح علاقات التأثير للفساد المالي والإداري في الأزمة المالية على المستوى الجزئي وفي ضوء الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية، فإن الجدول (٧) يوضح ذلك وكما يأتي:

أ. يتبيّن من الجدول (٧) وجود تأثير معنوي للفساد المالي في الأزمة المالية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٧,٥٣٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٤,٠٤٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجتي حرية (٥٨،١)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٥٦١)، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (٦,٧٨٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧١) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على أنهُ لا يوجد تأثير معنوي للفساد المالي في الأزمة المالية.

ب. تشير معطيات الجدول (٧) إلى وجود تأثير معنوي للفساد الإداري في الأزمة المالية، يدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (١٦,٠٥٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٤,٠٤٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجتي حرية (٥٨،١)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٥٤٤)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٥,٨٣١) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧١) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على أنهُ لا يوجد تأثير معنوي للفساد الإداري في الأزمة المالية.

الجدول (٧): نتائج تأثير الفساد المالي والإداري في الأزمة المالية على المستوى الجزئي

المتغير المعتمد / المتغيرات المستقلة	الأزمة المالية						
	B		T		R^2	F	
	β_0	B_1	المحسوبة	الجدولية		المحسوبة	الجدولية
الفساد المالي	0.825	1.251	6.782	1.671	0.561	17.539	4.043
الفساد الإداري	0.791	1.169	5.831		0.544	16.056	

N = 60 P <= 0.05 df = (1,58)

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. إن إجابات الأفراد المبحوثين تميل نحو الاتفاق عن أغلب الفقرات المتعلقة بالفساد المالي والإداري والأزمة المالية.
٢. تبين نتائج الوصف والتشخيص أن المنظمة المبحوثة لديها الجدية وعدم التراخي في تطبيق القانون وفرض العقوبات الصارمة على المتهمين بقضايا الفساد المالي، كما أنها تعمل على خفض مساحة الفساد الإداري إلى أدنى حد من خلال السعي على توجيه الموظفين بأداء واجباتهم وفق ما تمليهِ أخلاقيات الوظيفة، فضلاً عن توجهها على تحسين برامج وخطط إدارة الأزمات المالية.
٣. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية بين الفساد المالي والإداري والأزمة المالية على مستوى المنظمة المبحوثة.
٤. بينت نتائج تحليل الإنحدار إلى أن الفساد المالي والإداري لهُ تأثير كبير في الأزمة المالية، وقد تباين المتغير المستقل في تأثيرهِ في المتغير المعتمد.

ثانياً. المقترحات:

١. ضرورة اهتمام الإدارة العليا للمنظمة المبحوثة بتوفير خصائص الثقافة التنظيمية الإيجابية الداعمة لجاهزية واستعدادها للأزمات المالية المحتملة والقدرة على إدارتها، وذلك عن طريق تشجيع العمل الجماعي وحرية التعبير والإفصاح عن الأخطاء وضرورة ضمان التواصل بين كافة أجزاء المنظمة، وتشجيع العاملين على إظهار مشاعرهم وعواطفهم بدلاً من اللجوء إلى كبتها وإظهارها بشكل سلبي.
٢. عمل دورات متخصصة للعاملين، لتوضيح مفهوم إدارة الأزمات المالية لهم وإزالة اللبس والغموض حولها، حيث يتم التعامل مع خبراء في مجال إدارة الأزمة المالية وعمل دورات تكون إما داخل المنظمة أو خارجها وتكون هذه الدورات إجبارية لكافة الموظفين.
٣. ضرورة قيام المنظمة المبحوثة بحملة تعبئة وظيفية هادفة لإستئصال آفة الفساد الإداري ومعاقبة المفسدين بغية تجنب أي مدخل لظهور أزمة مالية فيها.
٤. على المنظمة المبحوثة زيادة الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للموظفين الأكفاء في التعامل مع الأزمة المالية.

المصادر

١. البكري، جواد كاظم، ٢٠١٠، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصادات العربية الاقتصاد العراقي أنموذجاً.

٢. السعو، صابرين، ٢٠١٨، مفهوم الأزمة المالية.
٣. شحاته، عبدالله، ٢٠١٠، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب.
٤. الصقال، أحمد هاشم وسعيد، محمد حسين مهدي، ٢٠١٠، ظاهرة الفساد الإداري: هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع، مكتب المفتش العام، وزارة التجارة، العراق.
٥. العقاد، نور محمد فواز، ٢٠١٤، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف / دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
٦. عمري، ريم، ٢٠١٧، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية / دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر.
٧. الغانمي، نزار عبدالأمير تركي والخزرجي، حمد جاسم محمد، ٢٠١٧، الفساد المالي والإداري ودورهُ في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، رئاسة جامعة كربلاء، العراق.
٨. فارس، طه، ٢٠١٥، أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية.
٩. قطيط، عدنان محمد، ٢٠١٦، مكافحة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر: بدائل إستراتيجية مقترحة، مجلة دراسات في التربية وعلم النفس، العدد (٦٩)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، مصر.
١٠. محمد، سعاد عبدالفتاح، ٢٠١٢، واقع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق.
١١. مهدي، ساهر عبدالكاظم، ٢٠٠٩، الفساد الإداري: أسبابهُ وآثاره وأهم أساليب المعالجة، دائرة المفتش العام، العراق.